

بعد انتخابات نصف الأعضاء في أكتوبر 2006، والفشل الذي لحق بصقور البيت الأبيض، نتيجة تداعيات الحرب في العراق، ظهر سيل من الدراسات الإستراتيجية من مراكز الدراسات الأمريكية حول الوضع في العراق، وتنوّه إدارة المجلة بأن القراءة التالية هي خلاصة جهد أسابيع، لقراءة وتكثيف عدد غير قليل من التقارير الإستراتيجية والمقالات الاستشرافية، التي لا نفتقر إليها فحسب، بل ربما يرفض البعض حتى قراءتها بدعوى أنّها معادية لأفكارهم وتوجهاتهم، بغض النظر عن وجهة نظر كل واحد منا، نقدم هنا وجهات نظر تتناول بعضاً من أهم المسائل التي ستحدد مستقبل هذا البلد، فلماذا لا نطلع على كيفية تفكير الآخر المختلف؟ ولماذا لا نساهم في تحديد ما سيحدث، عبر فهم ما يحدث الآن وسيحدث غداً؟ لماذا لا نقرأ خلاصة أفكارهم؟ وبالتالي فالمجلة غير مسؤولة عن الآراء التي وردت في القراءة.

## هل سيبدأ انسحاب القوات الأمريكية من العراق مطلع الربيع القادم؟ وما هي نتائج الانسحاب؟

هل ستبقى الإدارة الأمريكية مهيمنة على العراق ، بأضخم سفارة ، كحاملة طائرات وسط بحر من الدول المستبدة وغير المستقرة ؟

## عمّ سيتمخض الجبل؟ أم عن دولة ديمقراطية وفق الأنظمة الغربية الحديثة أم دولة استبداد جديدة تدمج مع نظيراتها في المنطقة؟

إلى أين سينتهي الصراع الطائفي (السنّي الشيعي) المحتدم والصراع القومي (العربي الكردي) المحتمل أو المؤجل ؟

## هل ستبقى دولة عراقية واحدة مستقرة على خارطة الشرق الأوسط، أم مجموعة من الأقاليم (القومية والطائفية) غير المستقرة والمتصارعة على النفط والأرض والنفوذ؟

ماذا سيكون مصير المدن الكبيرة المختلطة قومياً وطائفيّاً واثنيّاً مثل بغداد وكركوك والموصل ؟

## ما هو مصير المرجعيات الدينية «السنّية و الشيعية» ودورها في قيادة المجتمع والدولة للفترة القادمة؟

# المشهد العراقي على عتبة الخريف الساخن احتمالات الانسحاب والتقسيم وصناعة الدولة في عراق ما بعد صدام

◆ قراءة أعدها: محمد الربيعي - سامان نوح

القراءات المستقبلية تتباين في رؤيتها واستنتاجاتها، وهذا التباين مرده إلى اختلاف الظروف الموضوعية في وقت كتابة تلك القراءات التحليلية للواقع العراقي، المتغير بسرعة، والبنية التي تنطلق منها تلك القراءات.

في مرحلة ما، كان بين العراق وبين الديمقراطية مجرد بضع سنتمترات، ثم سرعان ما اتسعت المسافة لتصبح آلاف الكيلومترات التي تسيطر عليها القاعدة والتنظيمات المسلحة التي تحالفت، ووجدت دعماً من دول إقليمية قوية، وانفتحت على تخريب العملية السياسية وتدمير التجربة الديمقراطية الناشئة وإفشال المشروع الأمريكي في المنطقة، فيما اختلفت حول شكل الدولة التي تريد تطبيقها، ما بين دولة طالبانية بلا أفق واضح يحلم بها المتطرفون الإسلاميون، ودولة استبدادية يحكمها قادة أدمنوا السلطة وعرفوا كيف يخضعون الشعوب، ودولة في ظل ولاية الفقيه، والمؤكد أن الكل يسعى بنسب متفاوتة لتحقيق القضاء على أية فرصة لإقامة دولة ديمقراطية مؤسساتية في العراق، تحكمها المؤسسات والصناديق الانتخابية ويكون لكل مكون من مكونات شعوبها دور في بنائها وقيادتها بما فيها مكونات غيبت طوال التاريخ وناضلت لقرون لكي يعترف بوجودها وحققها في الحياة.

المحافظون الجدد يحاولون قيادة أكبر عملية تغيير إستراتيجية في عالم القطب الواحد، ويمتلكون قراءات شتى تشترك جميعها في إن العودة إلى الوراء باتت مستحيلة رغم التضحيات المتوقعة، والتخلي عن مشروع ديمقراطية العالم العربي (بمعناه الشامل) لا يعني بالضرورة التراجع عن ترسيخ أسس الديمقراطية في عراق ما بعد صدام، ولا يعني على الأقل إعادة الدكتاتورية واستبداد حكم فئة على أخرى، خصوصاً وأنهم يدركون خطورة "الفشل" على مستقبل المنطقة برمتها، كما أنهم وجدوا رغم كل العوائق، نوافذ انفتاح وفكر جديد يحمل بذور لم يالفها عالم الاستبداد المترسخ بشكل كونكريتي في دول العسكرية الشرقية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

## المنعطف الأخير في الأزمة العراقية

الأزمة العراقية وصلت إلى ذروتها ودخلت منعطفاً قد يكون الأهم في مسار تحديد مستقبل البلاد ، وتتاثر الأزمة بجملة عوامل ، كطبيعة القرار والتعامل الأمريكي والإقليمي مع الوضع الجديد . والمواقف النهائية للكتل والقوى السياسية الفاعلة في البلاد ، إن مرحلة السياسات الضبابية للقوى المترددة في مواقفها انتهت ، كما انتهت مرحلة المهادنة وتاجيد مواقف الحسم بالنسبة للقوى الأخرى ، وجميع الأطراف دخلت مرحلة اتخاذ قراراتها النهائية ، حيث إن تدهور الأوضاع الأمنية والخدمات وتعطل العملية السياسية ، أدخلت المواطن إلى مرحلة لا يملك فيها مزيداً من الانتظار والتحمل ، ومع حقيقة وجود استحقاقات دستورية يجب البت فيها ، لعد أهمها تغيير النقاط الخلافية في الدستور وقضية كركوك وقانون النفط واجتثاث البعث ، إضافة إلى الاستحقاقات السياسية المتعلقة بالمنجزات المطلوبة من الحكومة العراقية ، كل ذلك يحتاج إلى مواقف نهائية ، قد تكون تصادمية .

غياب البنية الديمقراطية السليمة وثقافة العمل البرلماني والمعارضة السياسية، وهشاشة الدولة والفتنان الأمني، والذي يمكن أن يدخل البلاد إلى مزيد من العنف.

كما أنه لا يبدو أن خيار المضي بالعملية السياسية إلى آخر الشوط سيكون ذا جدوى، فتأجيل التصادم عبر سياسة احتواء الأزمات من خلال الحوارات والتنازلات ومحاولة تخفيف الانفلات الأمني وتعزيز المواقع السياسية عبر تشكيل "جبهة اعتدال" تضي في خطوات دستورية وتشريع قوانين حيوية، ستصطدم في النهاية بعامل عدم التوافق والفتش، بوجود ذلك التقاطع الكبير في المصالح بين الكتل، واستحالة العمل في بيئة ذات بنية غير سليمة تعتمد المحاصصة الطائفية والقومية.

أما جزئيات الحلول والمتمثلة بترميم الحكومة وتعيين وزراء بدلاء، أو الاستقالة وبدء تشكيل حكومة جديدة، أو إجراء انتخابات جديدة، هذه كلها لن تشكل حلول حقيقية، بل ستؤجل الحسم.

### التوقعات المحتملة والنهايات المحتملة

#### بين الحرب الأهلية والتقسيم والدولة الحديثة

مع تزايد احتمالات فشل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، بما يحمله ذلك من طرح خطط بديلة وسط تنامي الضغوط على الإدارة الأمريكية لسحب القوات، ومع تصاعد الأزمة السياسية في البلاد بعد انسحاب كتلة التوافق من الحكومة وتعليق الكتلة العراقية مشاركتها، إلى جانب محاولات منح الأمم المتحدة دوراً أكبر في العراق، والتي يعتبرها البعض تمهيداً لانسحاب أمريكي تدريجي قبل انتهاء المهمة مع منح دور أكبر للقرار الإقليمي، يعود السؤال عن آفاق المستقبل العراقي.

الكاتب العراقي محمد عبد الجبار الشبوط، حاول الإجابة على السؤال في مقال له حول آفاق

وإلى أن تتخذ القوى الدولية والإقليمية والمحلية مواقفها الأخيرة، فإن المرحلة الحالية ستتسم بالضبابية وبالتغييرات السريعة، وستحمل العديد من الخيارات تتباين، بين الانهيار الشامل والحرب الأهلية، وبين التوافق على العيش المشترك وبناء دولة حديثة تحت أسس المواطنة، تتمكن من توفير الأمن والخدمات والتلاحم الوطني.

ولا يبدو أن هناك أي مجال لخيار العودة للمربع الأول وتأسيس الدولة على أسس قريبة من سابقتها بعد فشل مروجي ذلك الخيار في حشد التأييد السياسي والشعبي رغم الرغبة الإقليمية، كما يبدو أن لا فرصة أمام خيار تشكيل حكومة أغلبية برلمانية(من الشيعة والأكراد) فقط وسط

العراقي، ومع وصول الأزمة إلى ذروتها، وصعوبة استمرار تحمل المواطن للتدهور الأمني والخدمي والعجز السياسي، يطرح الكاتب في دراسة أشمل، خيارات:

النهاية المدمرة (الحرب الشاملة)، والنهاية المؤسفة (التقسيم بالاتفاق)، والنهاية السعيدة (الدولة الحديثة).

وكل تلك النهايات مرجحة حسب الكاتب الذي ينقل عن مفكرين أمريكيين درسوا الخيارات المتاحة أمامهم، فوجدوا أن التقسيم أهون الشرين، بالنسبة لهم، مقارنة بباقي الخيارات المتمثلة في "مواصلة المسار" أو "الانسحاب". في وقت تبدو فيها مواصلة المسار غير ممكنة بنظر هؤلاء، لأنها بلا أفق وأمل في تحقيق الهدف، في حين إن الانسحاب يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، ولا يشير الكاتب بدقة إلى شكل التقسيم الذي يعتبره بعض الأمريكيين، الخيار الأفضل، وهل يكون تقسيم العراق إلى مناطق كونفيدرالية أم دويلات مستقلة؟ يؤكد الشبوط أن العراقيين لا يمكنهم تحمل خيار الحرب الأهلية المدمرة، كما إن المنطقة والعالم لن يتحمل هذا الخيار الخطير بما قد يحمله من أمواج إرهابية. وإذا لم يتم التحرك صوب خيار "بناء الدولة الحديثة"، لا يبقى أمامهم سوى خيار التقسيم.

ويرى أن هناك إمكانية كبيرة لأن يتفق الشيعة والسنة والكردي على خيار الدولة الحديثة، بعد أن جربوا مرارة الحرب، ومع اقتناعهم بصعوبة خيار التقسيم، وهو يعتبره الخيار السعيد.

ولكنه يقول "إذا وجد العراقيون أنفسهم أمام خيار (التقسيم المؤسف) فعلى عقلائهم أن يؤمنوا (تقسيماً سلساً) بأن يجلسوا وجهاً لوجه، على طاولة مستديرة، ويبحثوا طريقة للطلاق والتقسيم بدون حروب ودماء، كما فعل الجيك والسلوفاك حين قرروا الانفصال عن بعضهم.

ويزيد من قوة خيار التقسيم احتمال انسحاب

المستقبل العراقي" طرح فيه عدة احتمالات يسميها (بالنهايات) للمشهد العراقي، يقسمها إلى "نهاية مدمرة" وهي بالانزلاق إلى الحرب الأهلية، و"نهاية مؤسفة" يراها في تقسيم البلد، و"نهاية سعيدة" يُعرفها بالاتفاق على إقامة دولة حديثة ديمقراطية مدنية وطنية. لكن قبل تلك (النهايات-الاحتمالات) يطرح الكاتب عدة توقعات يعتبرها غير ممكنة التحقيق، وهي:-

**التوقع الأول، أن يسك الشيعة الحكم، من منطلق الأغلبية المذهبية بموجب نظام المحاصصة، وليس الأغلبية السياسية بموجب نظام الديمقراطية التعددية.**

ويعتبر الكاتب ذلك أمراً مستحيلاً بسبب عدم تشكيل الشيعة لأغلبية كبيرة، ولأن ذلك يتناقض مع مفهوم الدولة الحديثة الديمقراطية الوطنية، ولأنه سيكون خياراً مرفوضاً من قبل المحيط الإقليمي العربي.

**التوقع الثاني، أن يقيم الكرد دولة مستقلة في كردستان.**

احتمال إقامة دولة مستقلة في كردستان ضمن إطار الدولة العراقية المهلهلة وبعيداً عن خيار وقرار المكونات الأخرى، سيقلى رفضاً من التكوينات الأخرى، وسيهمش الحكومة المركزية، وسيثير معارضة دول إقليمية مؤثرة، بهم أمريكا الاحتفاظ بعلاقتها ومصالحها معها.

**التوقع الثالث، أن ينجح السنة في إعادة الدولة العراقية إلى سابق عهدها.**

وهو أمر غير ممكن لأنه يقفز على كل التضحيات التي قدمت من أجل إسقاط نظام صدام، ولأن ذلك سيكون مستحيلاً بعد التغييرات الكبيرة التي حصلت في البنية السياسية والاجتماعية، ولأنه سوف يلقي رفضاً قوياً من قبل الشيعة والكردي.

وأمام هذه التوقعات (المستحيلة) للمشهد

خطا أحمر لا يمكن تجاوزه خاصة أن ذلك من شأنه خلق ما أطلق عليه (فوضى إقليمية جديدة) ستعطي طهران فرصة ذهبية للسيطرة على الإقليم الشيعي الجديد، كما ستثير حفيظة تركيا التي تخشى من قيام دولة كردية جنوبها. لكن بعض الأمور تغيرت منذ ذلك الوقت، وتزايدت الضغوط على الإدارة الأمريكية في مسألة قائمة الإنجازات المطلوبة من الحكومة العراقية وسحب القوات الأمريكية.

وفي ظل الجدل المثار حول التقسيم أصدر مركز سابن بمعهد بروكينجز للدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن دراسة بعنوان "حالة التقسيم السهل للعراق" حاولت الإجابة على العديد من الأسئلة حول مدى إمكانية تطبيق الفيدرالية في العراق ونسبة النجاح مقارنة بالوضع الحالي إلى جانب الصعوبات التي ستواجه الأطراف المختلفة إذا تم تطبيق هذا الخيار الذي أطلقت عليه الدراسة "الخطة ب".

الدراسة أعدها جوزيف ادوار وهو باحث زائر بمعهد بروكينجز له خبرة كبيرة في مجال إدارة الصراعات حيث عمل لمدة عقد كامل مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمنطقة البلقان ولديه العديد من المؤلفات في هذا المجال وشاركه في إعداد الدراسة مايكل هانلون الباحث المتخصص في شؤون الأمن القومي الأميركي بمعهد بروكينجز.

يعترف الباحث في بداية الدراسة أن هناك تحفظات كثيرة على الفكرة خاصة في الأوساط الرسمية والتي تصف تقسيم العراق بأنه غير أخلاقي ولاسيما البيت الأبيض الذي يرى هذا التقسيم مثيرا للفتن، وتضيف الدراسة أن مجموعة دراسة العراق وعلى رأسها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر وعضو الكونجرس السابق لي هاملتون من أكبر المعارضين لهذا المشروع وذلك لعدة عقبات أولها ارتفاع نسبة

أمريكي سريع من العراق، وكانت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية قد رسمت في تقرير لها، منتصف تموز الماضي، عدة سيناريوهات محتملة لوضع ما بعد خروج القوات الأمريكية من العراق، أشارت فيه إلى إمكانية طرد الغالبية الشيعية، السنة إلى خارج المناطق المختلطة طائفيا في محافظة الأنبار، مع احتمال نشوب حرب في الجنوب على السلطة بين عدة جماعات شيعية، وتعزيز الأكراد في الشمال لحدودهم والدعوة إلى وجود عسكري أمريكي على أراضيهم.

وتقول الصحيفة " في نيسان من العام الماضي، رعت قيادة هيئة الأركان المشتركة لعبة حرب أطلق عليها تسمية (المسعى الموحد 2007) جرت تطبيقاتها في الكلية الحربية في بنسلفانيا، ويقول أحد اللاعبين الذين طبقوها، الكولونيل المتقاعد ريتشارد سنريك، أنها افترضت تقسيم العراق مع رحيل القوات الأمريكية سريعا خارج العاصمة لتنتشر في الشمال والجنوب، يقول الكولونيل (لدينا التزامنا إزاء الأكراد والكويتيين، ثم أنهم سيقدمون لنا مواقع أكثر أمنا واستقرارا وبوسعنا منها الاستمرار في وجودنا). ويستدرك "لكن خلاصة اللعبة هذه لم تكن كثيرا في صالح الولايات المتحدة".

### اقتراحات أمريكية

وكان السيناتور الديمقراطي جوزيف بايدن قد دعا في أيار من العام الماضي إلى تقسيم العراق لثلاث مناطق كردية وسنية وشيعية تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي، وفي ذلك الوقت جاء الرد قاطعاً من البيت الأبيض برفض الفكرة من الأساس، وذلك على لسان متحدته الرسمي توني سنو الذي قال "لا نريد بلقانا جديدة".

وواجه الاقتراح أيضا هجوما كبيرا من قبل مجموعة دراسة العراق برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، والذي اعتبر تقسيم العراق

## الدولة الكردية

ستواجه الدولة الكردية مشاكل بناء أسس دولة أقل من غيرها لأنها ومنذ أوائل التسعينات تعمل على إقامة نواة دولة، والكثير من بناها التحتية، لكنها مع ذلك ستواجه حزمة من المشاكل، أولها إن تلك الدولة ستكون مغلقة بلا منفذ بحري. وسوف تكون محاطة بدولتين مهمتين تخشيان من انتقال عدوى التقسيم إليهما، وهما إيران وتركيا، التي يؤكد الكثير من الباحثين إنهما ستعاديان بكل الوسائل الممكنة الدولة الكردية المستقلة.

كما ستواجه الدولة الكردية صراعاً لحسم قضية كركوك حيث يعيش مئات آلاف من العرب والتركماني إلى جانب الكرد فيها وفي محيطها وهو ما قد يشعل صراع مسلح مع تركيا والدولتين السنية والشيعية، إضافة إلى سورية التي لن تنظر بعين الرضا لقيام دولة كردية أثر تقسيم دولة عربية هي العراق.

وسوف يتعين على هذه الدولة أن تلتزم بإدارة ظهرها إلى الكرد في إيران وتركيا وسورية، وإلا اتهمتها هذه الدول بالتدخل بشؤونها الداخلية، وسوف يتعين على الدولة الكردية أن تحل مشكلة الأقليات القومية ضمن حدودها (الأقلية العربية، التركمانية، الكلدو آشورية). وقد تحتاج إلى طلب الحماية الدولية الأمريكية لحمايتها من جيرانها.

ويضيف بعض الباحثين نقطة جوهرية أخرى تتعلق بواردات دولة كهذه فإذا رفضت تركيا وإيران وسوريا شراء النفط الكردي، وهو المورد المحتمل الوحيد للدولة الناشئة على الأقل في السنوات العشر الأولى، فإن على هذه الدولة أن تواجه مشكلة اقتصادية كبيرة قد تولد صراعات داخلية بسبب محدودية مصادر الدخل.

الزواج المختلط بين الطوائف العراقية المختلفة مما سيجعل التعامل مع هذه الظاهرة عن طريق الفصل الجغرافي أمراً من الصعب تحقيقه، أما الثاني أن تقسيم العراق إلى ثلاث أقاليم من المتوقع أن ترفضه العديد من الأطراف سواء من داخل العراق أو من قبل جيرانه مثل المملكة العربية السعودية والأردن.

ويقول الباحثان إنهما يتفقان مع العديد من تلك التحفظات سواء من حيث المبدأ أو النظرية كما يعتقدان أن التقسيم ليس حلاً جيداً للصراعات الطائفية، إلا أن الواقع الحالي في العراق من اقتتال داخلي يجعل التقسيم أفضل الخيارات المتاحة كما أن التجربة أثبتت عدم صحة المبدأ القائل بأن العراقيين يريدون العيش معاً داخل دولة واحدة ذات حكومة مركزية حيث صوت العراقيين في الانتخابات في السنوات الأخيرة وفقاً لمصالح الطوائف التي يدينون لها بالولاء إلى جانب أن العنف الطائفي كشف أن العراقيين يشعرون بالأمان حين يعيشون في منطقة معظم سكانها من نفس الطائفة وهذا ظهر بوضوح خلال حركات النزوح التي قام بها آلاف العراقيين هرباً من العنف.

لكن تقف أمام خيار التقسيم صعوبات كبيرة بينها الموقف الإقليمي والدولي ووضع الأقليات العرقية والطائفية المتبادلة (كرد في بغداد، سنة في الجنوب، شيعة في الشمال والغرب)، إضافة إلى مشاكل تقسيم الموارد النفطية والمالية والمائية.

كما إن صنع الاستقرار إذا كان ممكناً لدولة كردية في الشمال أو شيعية في الجنوب بقياسات اليوم، فهل سيكون ممكناً في الغد بقياسات احتمالية زيادة مستويات العنف مع دخول عاملي كركوك وبغداد (المضطرتين) إلى الصراع، ودخول عامل تدخلات الدول العربية والإقليمية المتوجسة من التقسيم.

## آفاق الديمقراطية في العراق

الباحث الاستراتيجي راؤول مارك غيريشت ، أحد أقطاب المحافظين الجدد كتب مؤخراً تقريراً استراتيجياً حمل عنواناً (الديمقراطية في العراق) ، يتضمن حقيقة الرؤية التي يحملها المحافظون الجدد عن الوضع في العراق ، ويكشف أن التجربة العراقية الجديدة هي إحدى محاور الارتكاز الدائمة في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة برمتها ، هذا ما نقرأه في تفاصيل التقرير الذي يتناول فيه الباحث تداعيات الأوضاع في العراق على مستقبل الإدارة الأمريكية . وسط الصراع الجمهوري/الديمقراطي ، على الانتخابات الرئاسية القادمة .

ويشير الباحث إلى أهمية الأشهر القادمة على صعيد العمل السياسي في الولايات المتحدة، فضلاً عن أهميته بالنسبة لمستقبل العراق، الذي ما زال يتأرجح بين نظام ديمقراطي حيوي، في حال القضاء على التمرد وتأمين حياة أفضل للعراقيين في بغداد وديالى والأنبار، وبين الفوضى والحرب (الطائفية/ الأهلية) الشاملة.

يرى الباحث أن الحياة السياسية ستمضي نحو الأمام وتتفاعل رغم العوائق والتحديات من خلال الديمقراطية الواقعية التي يقودها الشيعة والتي ستجذب أكثر فاكثراً في حال استمرار الدعم الأمريكي، مؤكداً على أنها حققت إنجازاً جيداً جعلت الجهود المشتركة للقادة السنة العراقيين والدول العربية السنية المحيطة بالعراق والمنخوفة من ديمقراطيته، تنصب في مهاجمة العراق الجديد بحجة عدم شرعيته. ويقول: مع مرور الوقت ظهرت شخصية رئيس الوزراء، نوري المالكي، بشكل أفضل كرجل نجح في أن يثبت نفسه رغم انسحاب وزراء التيار الصدري (الذي اعتمد عليه للوصول إلى منصبه) من الحكومة، والضغوط المستمرة من قبل الكتل السنية.

## الدولة الشيعية

سوف تواجه الدولة الشيعية مشكلات ربما أكبر من نظيرتها الكردية في مجال بناء أسس الدولة. وسوف تجد هذه الدولة نفسها وسط محيط عربي وإسلامي سني، من الشمال والغرب والجنوب، كما ستواجه مشكلة الأقلية السنية التي ستوجد بين ظهرانيها، وخاصة في المحافظات المختلطة. إضافة إلى مشكلة بغداد وتحديد مستقبلها ومصيرها. وستواجه هذه الدولة عزلة إقليمية، قد تدفعها إلى الاعتماد على إيران بشكل شبه كلي في بناء نفسها. وفي هذه الحالة سوف يؤول وضع هذه الدولة إلى ما يشبه وضع الدولة التركية شمال قبرص. وستجد من الصعب عليها ضبط وضعها الداخلي إذا أخذنا بنظر الاعتبار الانقسامات الشيعية الراهنة، والتي صارت تعبر عن نفسها بالصدامات المسلحة في أكثر من منطقة شيعية، إضافة إلى الصراع المحتمل بين التيارات الدينية التي سوف تحاول الهيمنة على الدولة والتيارات العلمانية التي سوف ترفض ذلك.

## الدولة السنية

ستكون الدولة السنية أكثر الدول الثالث فقراً، وقلة موارد، ما يضعها منذ البداية أمام صعوبات اقتصادية كبيرة، وستكون في معظمها دولة صحراوية باستثناء حوض الفرات وبعض مناطق ديالى ، وهذا ما يجعلها بحاجة ماسة منذ اللحظات الأولى إلى الدعم الخارجي العربي المباشر. وسيكون لهذه الدولة خط حدودي طويل ومتعرج بالنسبة لدولة صغيرة الحجم، حيث سوف تشاركها في هذه الحدود كل من إيران (منطقة ديالى) والدولة الكردية وتركيا وسورية والأردن والسعودية والدولة الشيعية. وهذا سوف يتطلب بناء قوة عسكرية كبيرة، لحفظ هذه الحدود، خاصة مع الدول التي قد لا تكون في البداية دولا صديقة. وربما ينطبق هذا الأمر على الدولة الشيعية والكردية أيضاً.

بان الوطنية العراقية حيوية بين الشيعة، وهذا ما سيدفعهم إلى المطالبة بإنهاء الاحتلال وعودة الجنود الأمريكيين إلى بلادهم دون أن تعم الفوضى في العراق.

لكن غيريشت لا يناقش بوضوح حقيقة أن ترسيخ الديمقراطية في العراق يحتاج إلى سنوات عمل أخرى وإلى ضمان الأمن والتنمية، كما إن حزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق يدركون أنهم في حاجة إلى وجود أمريكي أطول لمنع إعطاء الشيعة الفرصة للسيطرة الكاملة على السلطة وهو ما يعني سنوات أطول من الوجود الأمريكي، وبالتالي، بقاء نوع من "المقاومة" وأعمال العنف خاصة المدعومة من جهات خارجية.

ويدعو الباحث صناع القرار في الولايات المتحدة إلى اعتماد إستراتيجية واضحة للخروج من المأزق، تتمثل في جملة من النقاط ، أهمها: -

1- التوقف عن محاولة استدراج أكبر قدر من التنازلات من الشيعة والأكراد لصالح إعادة جزء من الهيمنة التي كانت للأقلية السنية، فهي محاولة غير ناجحة وفق كل الاحتمالات المطروحة، والحل السياسي الذي اعتاد دونالد رامسفيلد وجون ابي زيد على ترديده كحل وحيد للأزمة في العراق، وطبقته الإدارة الأمريكية منذ عام 2004، غير قابل للتحقيق. ويشار هنا إلى أن الشريك السني غير موحد ولم يحسم خياره (مع الحكومة أم ضدها)، خاصة بوجود امتدادات خارجية قوية تؤثر عليه، لها أجندة تستهدف نسف الديمقراطية العراقية والمشروع الأمريكي وليس فقط ضمان مشاركة سنية فاعلة في السلطة.

2- ضرورة تخلي الإدارة الأمريكية عن دعم إلغاء كامل لقانون اجتثاث البعث إذا ما أرادت أن تنجح في العراق، لأن الأمر لا يتعلق بإعادة مدرسين أو مهندسين للعمل الحكومي، بل بإعادة نخبة بعثية كانت تهيمن على السلطة وتقمع الشيعة والأكراد، خصوصا في الجيش وأجهزة

يقول الباحث إن هناك اختلافاً واضحاً بين القاعدة التي يستند عليها المالكي من الناحية الحزبية وبقية القواعد التي يتحالف معها، فحزب الدعوة، الذي ينتمي إليه المالكي والجعفري، الذين وصلا إلى رأس السلطة عبر آليات ديمقراطية، حزب متنوع، لكنه قليل الخبرة في ميدان السلطة، وهو مع باقي الوطنيين الشيعة يتوجهون إلى أحضان الديمقراطية البرلمانية، ورغم انه يصف الدعوة بأنها حركة ليست واسعة جماهيرياً، إلا انه يؤكد على أن للدعوة احتراماً بين الشيعة سينيح للديمقراطية، إذا ما تم تبنيها ووجدت التأييد من رجال الدين الكبار في النجف، فرصة الاستمرار والترسخ في العراق، لكن بشرط عدم تحطم القيادة العراقية الحالية بحرب طائفية شاملة، وهو ما يقول انه محتمل في حال انسحاب أمريكي متعجل من العراق.

وبدأت موضوعاً "ترسيخ الديمقراطية" في الفكر الشيعي، حسبما يرى المحافظون الجدد، تأخذ مدى أكبر داخل نظريات وتحركات أحزابهم مع تخلي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عن اسمه ونظرية ولاية الفقيه في وقت واحد، بعد أيام من انتخابات موسعة لحزب الدعوة أزاحت إبراهيم الجعفري من قمة الهرم. وهو ما يعتبره البعض رهان السياسة الأمريكية على فكر منفتح يقوض نظرية ولاية الفقيه الشيعية (المقلقة للغرب والمنطقة) من جهة، وآليات الاستبداد التي سادت المنطقة منذ عقود من جهة أخرى، في مواجهة أمواج الانتحاريين وأفكارهم التي صارت تهدد كل مناطق العالم.

يركز الباحث غيريشت على فكرة يقول بانها يجب أن تحظى باهتمام السيناتور جون ريد(من أشد المطالبين بانسحاب أمريكي مبكر من العراق) ومفادها أنه كلما ازدادت الديمقراطية في القيادة الشيعية تنامياً، كلما ازدادت الدعوات العراقية لانسحاب أمريكي من العراق، ويعلل الباحث ذلك

مطاردة الانتحاريين السنة وقطع مصادر تمويلهم. ويخلص الباحث إلى إن الأمور قد تسير في الأشهر القليلة القادمة إلى ما يصفه بالجسيم، إذ أن حادثة تفجير انتحاري تؤدي إلى مقتل رجل دين أو سياسي مهم من الشيعة قد يهدد الموقف بالكامل. وما يمكن أن يؤديه بيتراوس لتحسين الأمن، هو الذي يمكن أن يساعد على حل الأمور.

ويرى مراقبون للوضع العراقي، إن الشيعة لا يمكن أن ينتظر منهم تقديم تنازلات كبيرة وترك الفرصة التاريخية التي حصلوا عليها، لكنهم يمكن أن يمضوا إلى بناء دولة ديمقراطية تضمن مشاركة الآخرين فيها حسب حجمهم، أو إلى الصراع عند أية محاولة شاملة للانقلاب على الواقع الجديد وإعادة الأمور إلى الوراء، وذلك سيعني وقوع حرب أهلية في البلاد. كما يمكن القول إن أمام السنة فرصة مواتية للمشاركة في السلطة، وإن الحرب في النهاية لن تكون في صالحهم، خاصة أن صبر الأمريكيين لن يكون طويلاً مع تعقد الأمور وازدياد خسائرهم، فالرفض السني للواقع الجديد في نتيجته يفشل المشروع الأمريكي في العراق الذي تتوجس منه دول المنطقة عموماً، ويسرع من انسحابهم ولو بعد ترتيبات معينة، مما سيعطي فرصة أكبر لسيطرة إيرانية غير مباشرة على الجزء الأكبر من العراق، عبر سيطرة شيعية شبه مطلقة على الوسط والجنوب، إضافة إلى سيطرة كردية مطلقة على الشمال، بكل ما سيحمله ذلك من تداعيات على المنطقة برمتها، خاصة مع قوة احتمال تدخل دول الجوار لضرب مناطق النفوذ الكردية والشيعة المستقلة.

ويشار هنا إلى إمكانية لعب الأكراد دوراً إيجابياً في بناء الدولة الديمقراطية إلى جانب المعتدلين الشيعة العلمانيين حيث أن الديمقراطية تبدو الضامن الأكبر لحقوق الأكراد وسط محيط من الأعداء، كما إنها تضمن بالنسبة للعلمانيين عدم ظهور دولة دينية وهو ما يخشونه.

الأمن، مشيراً إلى أن الأغلبية الشيعية وربما الأكراد أيضاً، سيعارضون أية صفقة تسمح للنخبة من البعثيين السنة بالعودة إلى السلطة.

ويوضح الباحث أن وزارة الخارجية الأمريكية ومعها وكالة المخابرات المركزية كانت على خطأ في مسألة السماح لبعض بقايا النظام السابق بالبقاء في مفاصل الدولة، فقد أثبتت التجربة أن البعض منهم أثروا سلباً على العملية السياسية.

3- إن التمرد السني لن يتوقف إلا إذا عرف السنة بأنهم لا يمكن أن يربحوا الحرب ضد الشيعة، وإن الاستمرار في القتال لن يزيد موقفهم إلا سوءاً. ملمحا إلى أن عليهم التخلي عن فكرة الإدمان على السلطة والقول بفشل الشيعة وعدم كفاءتهم في إدارة البلد، والقبول بمبدأ المشاركة فيها. ويلمح الباحث إلى اثر توازن الرعب في إقناع السنة بأنهم لن يربحوا الحرب ضد الشيعة.

4- إن خطة الانتشار الأخيرة هي أمل السنة الأخير لتغيير طابع الرفض لديهم، فمن دون هذه الخطة ليس أمام السنة إلا أن يتطلعوا إلى الشيء الوحيد الذي يتبقى لهم، وهو (الحرب والموت والمنفى).

5- يقدم الباحث مجموعة الالتزامات الأمريكية تجاه العراق، وأهمها استخدام كل الطرق الممكنة لتقليل عدد التفجيرات "السنية" الانتحارية، ومعرفة الطرق المحتملة للهجوم ضد السكان. منوهاً إلى أن الفشل في هذا سيدفع المنتظرين الشيعة (المنخرطين في الميليشيات) إلى الاستمرار في عملياتهم الانتقامية الواسعة ضد السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن المراقبين للمشهد الأمني في بغداد يشددون على أهمية نجاح عملية الانتشار الأمريكية الأخيرة في حماية التجمعات السكانية السنية من هجمات الميليشيات الشيعية مع مطاردة قيادات تلك الميليشيات وقطع مصادر تمويلها، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على

## المرجعية الشيعية والتغيرات المستقبلية

قلعة الشيعة ، أو فاتيكات النجف ، تسميات تلمح إلى نوع الإعزاز التي يمكن أن تخرج من بيت صغير في أزقة النجف الضيقة ، والتي جربتها الإدارة الأمريكية حين أرادت إعداد دستور يكتبه أناس معينون وبرلمان لا يأتي عبر صناديق الاقتراع ، حيث طالب آية الله العظمى علي السيستاني بانتخابات حرة ودستور يكتبه الشعب العراقي ، ورضخ الجميع لتوجهات المرجع الشيعي الأعلى .

لكن كثير من الشيعة يقومون بأعمال تتناقض مع تصريحات السيستاني، فبعد تفجير المرقدين للإمامين العسكري والمهدي، صرح السيستاني بعدم جواز استهداف مساجد السنة، ولكنها استهدفت.

لكن ماذا سيحدث لو غاب هذا الرجل عن موقعه على رأس الحوزة الدينية في النجف؟

الدراسة التي تقدم بها الباحث الإيراني مهدي خلجي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وأعطاه عنوانا بارزا وصادماً (المرجع الأخير، السيستاني ونهاية السلطة التقليدية عند الشيعة) تعد أكثر الدراسات التي قدمت صورة أقرب للواقع عن دور المرجعية الشيعية وما سنتكتفها من تداعيات محتملة بعد غياب مرجعية السيستاني، الذي يبلغ من العمر (77) عاماً، وهو السؤال الذي يبحث عن إجابة ممكنة له.

الدراسة تقدم بمجملها إجابة واحدة عن مصير المرجعية التقليدية التي يمثل السيد السيستاني آخر أقطابها. وهي أن ليس هناك فرصة لقيام أي مرجعية تقليدية معتدلة يمكن لها أن تخلق أي نوع من أنواع التوازن مع المؤسسة الدينية الإيرانية، (خصوصاً مع غياب مرجع يمكن أن يستقطب الشيعة بعد السيد السيستاني)، أو يتمكن من التعامل مع صراعات داخلية في العراق مثل سطوة الراديكالية الممثلة بالسيد مقتدى الصدر، أو اتساع دائرة الصراع الشيعي السنني في العراق وامتداداتها الخارجية.

ويعرض الباحث طبيعة القيادة

الدينية الشيعية والتقاطعات

التي تكونت خلال العقدين

الأخيرين بين المرجعية

الثورية الإيرانية والمرجعية

التقليدية في النجف،

شارحاً التفاصيل التي

رافقت تطبيق مبدأ ولاية

الفضية في إيران عقب الثورة

إلى أين ستسير الأمور ، مع

فرصة بروز التشيع الراديكالي أو التشيع

السياسي (تشيع يخضع لمصدر قرار سياسي قبل أن يكون

دينياً) بعد رحيل المرجع الحالي (السيستاني)، بوجود رجال

دين شيعة راديكاليين يتلقون دعماً خارجياً وتماطفاً شعبياً

من الطبقات الفقيرة لن يترددوا في استفلال آية فرصة

لفرض أنفسهم وسيطرتهم على المشهد

(الديني- السياسي) الشيعي؟

الحكام المدني في العراق

2005- 2004، (إن آية

الله السيستاني،

مرجعية لأغلبية

الشيعة، وهو سياسي

عظيم، استطاع أن

يتمتع بثقة الحكومات

التي تعاقبت على

حكم العراق).

## هيئة علماء المسلمين... فاعل رئيسي في العراق

في الجانب الآخر من المشهد ، يكمن محور آخر ،  
يمثله الفكر الإسلامي العروبي السياسي السلطوي ، الذي  
له امتدادات تاريخية عميقة ، فهناك دائماً مؤسسات  
صنع القرار القومي الإسلامي أو السياسي الإسلامي ،  
يمثلها أحياناً امتدادات الإخوان المسلمين أو الفكر  
القومي العربي ذو البعد الإسلامي .

وفي العراق هناك اليوم امتداد قوي لذلك  
الفكر "الديني السياسي" يتمثل أحياناً بالمراجع  
الدينية للقاعدة، كما يتمثل بصورة أوسع في "هيئة  
علماء المسلمين" التي برزت بقوة بعد 2003 وتوسع  
تأثيرها بشكل كبير لتتحول إلى المرجعية  
السياسية - الدينية الأبرز للسنة في العراق.  
في دراسة أصدرها معهد واشنطن لسياسة  
الشرق الأدنى حملت عنوان (هيئة علماء  
المسلمين/فاعل رئيسي في العراق) نقرأ بحثاً عن  
الكيفية التي تدرجت بها الهيئة صعوداً منذ إعلان  
تشكيلها بعد سقوط نظام البعث، حتى أصبحت  
برأي الدراسة الممثل الواقعي للسنة في العراق،  
رغم أنها لم تشترك في أية انتخابات أو ممارسة  
سياسية حتى الآن، مشيرة إلى أنها تشكلت على  
يد أحمد الكبيسي ومعه حارث الضاري الذي  
تمكن من الاستحواذ على الواجهة مع مرور الوقت،  
وتكشف الدراسة علاقات هذين الشخصين  
بالمؤسسات الدينية المنتشرة في الدول العربية،  
والارتباطات التي ساعدتهم على التغلغل في البنية  
السنية والتأثير عليها وصولاً إلى قيادتها، قبل أن  
ينسحب الكبيسي بشكل شبه كامل، وتشير  
الدراسة إلى أن الهيئة تمثل الداعم لما تسميه  
(المقاومة الوطنية) أو (التمرد الوطني - الإسلامي  
السني) وهي تنفي عنها صفة دعمها للإرهاب

الإيرانية، وخصوصاً تعيين السيد الخامنئي  
مرشداً للثورة برغبة وتخطيط من السيد الخميني،  
مع أبعاد مرجعية النجف من الواجهة.

واستخلص الباحث من غياب مرجعية قوية  
وواضحة في العراق بعد السيد السيستاني، ما  
يؤثر مخاطر ومخاوف انتشرت في السنوات  
الماضية داخل الأوساط المتدينة في العراق.  
خصوصاً، أنه ليس هناك مرجع من المراجع الكبار  
الثلاث الآخرين يحظى بفرصة كبيرة ليكون مرجع  
المستقبل، وهو ما سيعني نهاية المرجعية التقليدية  
وترسيخ التشيع السياسي الذي تسيطر عليه  
طهران، مما يعني أن على الغرب أن يستعد  
للتعامل مع تشيع راديكالي يخضع لمصدر قرار  
سياسي قبل أن يكون دينياً بحتاً، وهذا الاحتمال  
يثير قلق الأوساط الغربية فيما يتعلق بمجمل  
سياستهم تجاه الشرق الأوسط مستقبلاً.

ولا يقدم الباحث إجابة واضحة عن رأي  
السيد السيستاني بولاية الفقيه، ولكنه يعرض  
لنمط السياسة التي اتبعها السيستاني طوال  
الأعوام الأربعة الماضية، والتي تؤكد أن نظرية  
ولاية الفقيه تحطمت (عملياً) بشكل كامل، فلم يعد  
هناك أي أمل لتطبيقها في العراق، منذ إعلان  
السيستاني إن الدستور يكتبه أناس منتخبون من  
قبل الشعب، وليسوا مبعوثين من الله يستحوذون  
على السلطات الثلاث كاملة، وهو ما يراه البعض  
بأنه أربك الفكر (الديني - السياسي) السائد في  
منطقة الشرق الأوسط.

وهذا يبقي السؤال المثير حول أوضاع  
الشيعة، مع فرصة بروز التشيع الراديكالي أو  
التشيع السياسي (تشيع يخضع لمصدر قرار  
سياسي قبل أن يكون دينياً) بعد رحيل  
(السيستاني)، بوجود رجال دين شيعة راديكاليين  
يتلقون دعماً خارجياً وتعاظفاً شعبياً من الطبقات  
الفقيرة لن يترددوا في استغلال أية فرصة لفرض  
أنفسهم وسيطرتهم على المشهد(الديني-  
السياسي)الشيوعي.

العراق.  
وتؤكد الدراسة لصناع القرار الأمريكيين لا جهة تملك القدرة على لعب دور الهيئة (كممثلة للسنة) في التفاهات الداخلية، وهي تعتبر التعامل مع الهيئة ومحاولة استرضائها الحل الوحيد لأي تغيير مرتقب في العراق. كما تشير الدراسة إلى أن الدول العربية سواء على صعيد القيادات أو الجماهير، تميل إلى الهيئة وتحترم حارث الضاري، وهذا يتطلب عدم المساس به أو محاربته، واتخاذ أداة لتغيير الأوضاع في العراق لصالح المشروع الأمريكي بعد استرضاء العرب باسترضائه.

لكن الدراسة لا تنطرق إلى طبيعة سياسات الهيئة وأهدافها التي يرى بعض المراقبون أنها غير واقعية وتتقاطع مع استمرار الدولة الجديدة برمتها، حيث تعتبر الهيئة (التي لا تملك شرعية انتخابية) كل ما حدث منذ أربع سنوات غير شرعي وتطالب بهدمه والعودة إلى الوراء، وهي ترفض شرعية الدستور والبرلمان ومبدأ الحوار مع الحكومة التي انتخبت في ظل الاحتلال، كما ترفض واقع الحال في إقليم كردستان ومبدأ الفيدرالية، وهي إلى ذلك لا تقدم رؤية واقعية للمشاركة في السلطة أو برامج عمل أو بدائل واضحة لإدارة الدولة.

السؤال إذا لم تكن هيئة علماء المسلمين، كمرجعية دينية سياسية سنية، تقبل بالحوار وفق أسس مقبولة للأخريين فما هو البديل، وكيف يتم التوصل إلى حلول؟

وتؤكد عدم وجود علاقة لها بالقيادة، ولا تشير الدراسة إلى موقف الهيئة من شخص الزرقاوي، وتظهر الهيئة كصاحبة موقف متفرد رفضت الدعوات الإرهابية والطائفية التي نادى بها القاعدة وكان لها خط مستقل.  
وهنا تتقاطع الدراسة مع ما يؤكد سياسيون شيعة، بوجود حلقات ارتباط بين القاعدة والهيئة في فترات معينة، وأن مواقف الهيئة كانت تتأرجح بين الخوف من ردة فعل القاعدة، أو التأييد غير المباشر لأعمالها، أو تبرير عملياتها بحجة كونها رد فعل طبيعي على طائفية الحكومة العراقية.

الدراسة تشير إلى أخطاء ارتكبتها الحكومة العراقية في التعامل مع الهيئة ومرات عديدة ومن بينها مذكرة التوقيف التي صدرت بحق الضاري. وألقت الدراسة بتبعية موقف الضاري من الحكومة على

تعجل الأخيرة وتشدها حيال ملف الضاري، في حين تذهب الدراسة إلى أن إقناع الهيئة بدعم التحول في العراق كان يتطلب الابتعاد عن إثارة مواضيع حساسة مثل مذكرة الاعتقال. في إشارة من قبل معد الدراسة إلى الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في موقفها من الهيئة، رغم تصريحات الضاري على قناة "الجزيرة" التي اعتبر فيها القاعدة جزءاً من "المقاومة الشريفة" وهو ما تسبب في تقويض جهد سفير الولايات المتحدة السابق في العراق زلمي خليل زاد في التقريب بين الهيئة والإدارة الأمريكية، وزيادة القناعة الأمريكية بعدم جدوى التعامل مع الهيئة كخطوة لإحراز تقدم في

## الصورة السياسية الباهتة في العراق مستقبل الصراع الأمريكي الداخلي والدعم المشروط للعراق

نتائج الصراع بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة ، سيكون خاضعا لها يجري في شوارع بغداد ، ولعل هذا ما تشير إليه دراسة أصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ، وحملت عنوان (إطالة الصورة السياسية الباهتة في العراق) للباحث الاستراتيجي روبرت ماكماهون ، والدراسة هي عبارة عن تقرير استراتيجي ينقل من خلاله الباحث حقيقة الصراع الدائر بين كل من الجمهوريين والديمقراطيين حول الحرب في العراق ، واتفاقهما على وجوب أن يكون الدعم المستقبلي للحكومة العراقية مشروطاً بإنجازات على الأرض ، مع إمكانية الرجوع لتقرير بيكر هاملتون الذي يدعو إلى تقليد الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي إذا لم يحقق القادة العراقيون تقدماً ملموساً بخصوص الإصلاحات .

يرى ماكماهون أن حجم الخلاف بين الحزبين لم يمنعهما من اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه مستقبل الحكومة العراقية ، وهو الدعم، المشروط بتحقيق إنجازات والسير في خطوات فعلية باتجاه تحقيق الاستقرار. وهو ما بدا واضحاً من جلسة التصويت التي شهدتها مجلس الشيوخ في 16مايس الماضي، فأول مرة يصوت أكثرية من الجمهوريين مع الديمقراطيين على "مساعدة مقيدة للحكومة العراقية"، وهو ما عبّر عنه زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ (ميتش ماك كونييل) بقوله (يوجد اتفاق بين الحزبين، وهو أننا يجب أن نجعل الحكومة العراقية مسؤولة أمام العملية السياسية بحيث تسمح بتحقيق المصالحة).

ويبدو أن الشروط التي يحاول الكونغرس

الأمريكي فرضها على الحكومة العراقية لاستمرار الدعم، هي نفسها التي يؤكد عليها الرئيس الأمريكي جورج بوش بشكل متكرر، وهي الحاجة إلى قائمة إنجازات على الحكومة العراقية تحقيقها، وهي كما يحددها بوش نفسه(التصديق على قانون تقاسم عائدات النفط ، إجراء انتخابات المجالس البلدية، إلغاء قانون اجتثاث البعث).

ويسجل الباحث الاختلافات التي يشهدها الحزب الديمقراطي حول تواجد القوات الأمريكية في العراق والشرق الأوسط، من خلال مواقف أعضاء بارزين من الديمقراطيين، خصوصاً مرشحي الرئاسة الأمريكية هيلاري كلنتون وباراك اوباما وجون ادواردز، الذين عارضوا زيادة القوات الأمريكية في العراق، لكنهم يجمعون على ضرورة وجود قوات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط، ولوقت طويل.

ويرى أن الجمهوريين الذين دعموا عملية الزيادة في القوات الأمريكية، التي أعلنها بوش في كانون الثاني الماضي، هم أيضاً بدعوا يتشككون في صحة هذه الخطوة على مستقبل الولايات المتحدة في المنطقة، ويذكر الباحث أنهم تحدثوا علناً في مايس عن قلقهم من المعارضة المتزايدة للحرب في العراق، ونقلوا للرئيس بوش ولزعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب جون أي بويهنر ذلك القلق، مؤكداً أنه مع اقتراب شهر أيلول وتشيرين الثاني، يريد الأعضاء أن يعرفوا إذا كانت عملية الزيادة مثمرة أم لا، وإذا لم تكن كذلك، فما هي الخطة ب؟ هذا التحول في الموقف الجمهوري قد يكون بداية لمواجهة صريحة بين إدارة بوش والمشرعين الجمهوريين في الخريف القادم كما يرى ماكماهون، خصوصاً بعد أن يقدم الجنرال بيتراوس تقريره في أيلول، وهنا فإن قائمة المنجزات التي طالب بها بوش الحكومة العراقية قد تكون السبيل الأفضل

أن تتحقق أشياء أكثر وضوحاً في العراق، وبضمنها قائمة الانجازات التي قد تغير الكثير في الداخل الأمريكي إن أدت إلى استقرار جزئي يسمح للإدارة الأمريكية أن تبين للرأي العام الأمريكي أنها فعلاً بدأت بتحقيق شيء على الأرض.

ومن المرجح أن إعلان البيت الأبيض بأن الحكومة العراقية حققت نصف الانجازات التي وعدت بها من بين 18 مطلباً أمريكياً، سيتمنح إدارة بوش المزيد من الوقت لتنفيذ سياساتها في العراق، بمعزل عن الضغط المتنامي

لليدمقراطيين على استراتيجية بوش في المرحلة القادمة.

والسؤال

الذي يطرح نفسه

هو "ما الانعكاسات

المحتملة على الداخل

العراقي في حال فشل

الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في

العراق في تحقيق أهدافها؟ وما هي الخطة ب؟..

وهل حقيقة (إن أهداف الديمقراطيين في إثارة

موضوع الفشل في العراق تتعلق بكسب نقاط

إضافية في صراعها على السلطة مع

الجمهوريين)، كافي لطماننة من في السلطة في

العراق بأن أي تحول كبير لن يحدث في سياسة

الولايات المتحدة في العراق، وأن احتمالات

الانسحاب السريع تكاد تكون معدومة، خاصة

أنها مرفوضة من قبل عموم السنة والشيعة

والأكراد على حد سواء.

لكن في الوقت عينه، من سيكون كبش الفداء

في فشل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، هل

ستكون الحكومة التي يقودها حزب الدعوة فقط،

أم سيكون شكل النظام السياسي المعتمد منذ

أربع سنوات برتمته؟

لتوحيد سياسة الحزبين تجاه العراق، فالديمقراطيون أكدوا أن تضمين هذه الشروط سيكون أساساً للتوافق حول تمويل الحرب، فيما أعلن جمهوريون آخرون أن توصيات لجنة بيكر هاملتون قد تكون حلاً واقعياً للوضع في العراق، كإشارة للرغبة في تسوية ما مع الديمقراطيين الذي يرون في هذه التوصيات فرصة مناسبة لتحسين الأداء الأمريكي في العراق، لا سيما أن من أهم توصيات هذه اللجنة، تقليل الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي إذا لم يحقق

القادة العراقيون تقدماً ملموساً

بخصوص الإصلاحات.

تبدو فرص الحكومة

العراقية في

الحصول على

دعم متزايد، أمر

مشكوك به، إذا كانت

المناقشات تدور فعلاً حول الحرب

في العراق، لكن هناك حقيقة قد تغير من

تداعيات الصراع الدائر بين الجمهوريين

والديمقراطيين حول العراق، وهي أن الأمر تحول

داخل الولايات المتحدة إلى مناقشات تتعلق

بمستقبل الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية

ككل وليس في العراق فقط، وما يدور حول

العراق في الولايات المتحدة من برامج وسياسات

لن يأخذ مداه التطبيقي إلا بعد سنوات عديدة.

ويشير الباحث أن الأمر بالنسبة

لليدمقراطيين يأخذ حيزاً لصراع سياسي حول

السلطة أكثر من صناعة إستراتيجية لإدارة

الأزمة في العراق إذا ما فازوا في الانتخابات

الرئاسية القادمة، إذ أنهم سيكونون محكومين

بالتعامل مع العراق كجبهة رئيسية ضد الإرهاب،

ولكنهم يستفيدون من الوقت في توسيع دائرة

ناخبهم على حساب الجمهوريين الذين ينتظرون

## تعريف الانجازات المطلوبة في العراق

هناك تساؤلات بارزة ، يصعب الإجابة عليها في المرحلة الحالية ، تساهم في إرباك الوضع داخل أروقة الصراع بين الإدارة الجمهورية والمعارضة الديمقراطية ، ولعلها أبرزها يتعلق بـ (التعريف الحقيقي للإنجازات المطلوبة في العراق) .

يصف الجنرال بيتراوس (هو العمود الأطول في الخيمة)، وأن التوقيتات التي تعتمدها الإدارة الأمريكية تختلف عن ما يفكر فيه ويعمل عليه القادة العراقيون، موضحاً أن هناك مقاومة واضحة تبديها الحكومة العراقية تجاه مواعيد تحقيق المطالب على أرض الواقع، وهو ما يلخصه القول الذي شاع مؤخراً على لسان ساسة العراق ونقله الباحث على لسان احدهم (نحن لدينا ساعتين، ساعة بغداد وساعة واشنطن).

**يحدد الباحث قائمة الإنجازات المطلوبة بتعريفات يريد منها أن تكون أقرب للمقاييس التي ستستخدم لمعرفة إنجازها من عدمه، ويلخصها في:**

### عقد انتخابات محلية:

وهي محاولة من الإدارة الأمريكية لتحقيق ما تسميه (تصحيح اللاتوازن) الذي نتج عن مقاطعة السنة العرب للانتخابات المحلية التي جرت في كانون الأول عام 2005، بحجة أن هيمنة الشيعة على الحكومات المحلية في وسط وجنوب العراق، وهيمنة الأكراد في الشمال، تعود إلى غياب العرب السنة عن هذه الحكومات المحلية بسبب المقاطعة، وعودتهم إلى مواقعهم الطبيعي سيكون مقدمة لتسوية أكبر على مستوى العراق.

### قانون تقاسم عائدات النفط:

وهو القانون الذي وضعت مسودته في شباط الماضي ومازالت المناقشات مستمرة حوله، ويرى الباحث أن هذا القانون أفرز انقساماً واضحاً بين الأطراف العراقية، فالسنة الذين يفتقدون إلى مخزون النفط في مناطقهم يريدون أن تبقى السيطرة على النفط خاضعة للحكومة المركزية بشكل مطلق، فيما يريد الأكراد صلاحيات أوسع للسلطات الإقليمية في استثمار هذا النفط. ويشير الباحث إلى أن الشيعة الذين يتواجد النفط بكثافة في مناطقهم، يحاولون تهدئة مخاوف السنة عن

هذا السؤال كان عنواننا لتقرير استراتيجي كتبه الباحث لا يونيل بيهنر ونشره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي. يحاول من خلاله الباحث تحديد حقيقة المطالب التي وضعها جورج بوش لمواصلة دعم الحكومة العراقية، وهي المطالب التي أعلنها في خطابه في كانون الثاني 2007، خصوصاً بعد أن برزت هذه المطالب كجزء من المعركة السياسية التي دارت بين البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي حول تمويل الحرب في العراق. ويحاول الباحث أن يطرح إجابة مقنعة لكيفية تعريف التقدم في تحقيق هذه الإنجازات، مؤكداً أن الكثير من المطالب غامضة والمقاييس التي تستخدم لقياسها غير دقيقة، كما أن القادة العسكريين لديهم تفسيرات مختلفة عن ما تعنيه الإنجازات المطلوبة. فالجنرال بيتراوس لن يحدد في تقريره الذي سيقدم في أيلول القادم إن كان نشر القوات قد نجح أم فشل، بل سيشير إلى المنجزات ومؤشرات تحقيقها على أنها إيجابية في هذا الجانب، أو سلبية في الجانب الآخر.

التقرير يقول إن الاتفاق العام لدى صناع القرار الأمريكي يحدد الهدف من نشر القوات بتأمين الاستقرار في بغداد بما يكفي لمنح الوقت اللازم للوصول إلى اتفاقية لتقاسم السلطة ومنع انهيار الحكومة العراقية، أي أن الحل العسكري هو مقدمة لحل سياسي أوسع يضمن تجاوز الأزمة العراقية، لأن الحل السياسي كما يراه صناع القرار الأمريكي هو الحل الأمثل، أو كما

النظام بحيث أن الدستور لن تطرأ عليه تغييرات مهمة).

### صرف أموال إعادة الإعمار:

وهي العملية التي تتضمن توزيع عشرين مليارات دولار من ميزانية الحكومة بين المحافظات بشكل عادل، لاستكمال عمليات الاعمار وتأهيل البنية التحتية، وهذا ما يبدو صعب التحقيق في ظل ضعف الحركة التي تعاني منها إجراءات الحكومة بسبب الوضع الأمني المتردي في العراق. السؤال الأهم الذي يطرحه التقرير هو ماذا سيحدث إذا فشلت بغداد في تحقيق قائمة الانجازات المطلوبة، ويعترف الباحث بان الإجابة لن تكون حتمية في ظل تعدد التوجهات داخل الولايات المتحدة، فقد يفضل الديمقراطيون تجميد أموال المساعدات للعراق، أو انسحاباً أكثر سرعة من العراق، بينما يقول البيت الأبيض بأن ربط تحقيق المنجزات مع عمليات الانتشار وأموال المساعدات لإعمار العراق، هو ربط خاطئ وغير ممكن القبول به؟

يريد البيت الأبيض أن تكون تبعات الفشل في تحقيق هذه الإنجازات واقعة على الحكومة العراقية لوحدها، دون أن يحد هذا الفشل من قدرة الرئيس الأمريكي والقادة العسكريين على إدارة الحرب. لكن مشكلة الإدارة الأمريكية كما يراها المحللون الإستراتيجيون تنلخص بأن القادة العراقيون لا يصدقون أن هناك تبعات خطيرة إذا فشلوا في إنجاز هذه القائمة. لأنهم كما جاء في التقرير (أنكباء تماماً مثلنا) لأنهم يستطيعون أن يستنتجوا بان احتمالات قيام الولايات المتحدة بسحب الغطاء والمغادرة هي تماماً بدرجة الصفر.

طريق تاييد إبقاء السيطرة بيد الحكومة المركزية في بغداد، لكن دور المستثمرين الأجانب يتسبب في تعميق الخلاف حول هذا القانون المثير للجدل.

### إلغاء قانون اجتثاث البعث :

وهو المطلب الذي ترى فيه الإدارة الأمريكية فرصة لتوفير حقوق دستورية للأقليات الذين ارتبطوا بالسلطة سابقاً من خلال هذا الحزب، لكن المعارضة الشديدة التي يبديها الشيعة لإلغاء هذا القانون تجعل منه نقطة للخلاف لا يمكن من خلالها معرفة واقعية تطبيق هذا المطلب أم لا.

وفي حين تنتظر، الكثير من قيادات

السنة خارج البلد، والتي تمول **الاتفاق العام لدى العمليات المسلحة التي تصنع الفوضى، هذا القانون** ربما للعودة إلى الواجهة، فان الشيعة يتخوفون من أي إلغاء كلي للقانون، معتبرين انه سيساعد على إعادة بعض أركان النظام السابق من الخط الثاني إلى السلطة، وهو ما سيعطيها فرصة اكبر لضرب العراق الجديد.

### تعديل الدستور العراقي :

يشير التقرير إلى حقيقة ثابتة تقريباً في مسألة تعديل الدستور، فرغم أن السنة العرب يحاولون تغيير الفقرات التي ترمهم من السلطة والعائدات، إلا أن هذا لن يكون متاحاً بسبب الصيغة التي سيتم من خلالها تعديل الدستور، إذ يفترض أن يشكل البرلمان لجنة للتعديل، ثم تقدم رزمة من التعديلات للتصويت عليها جميعها من قبل البرلمان، ثم تعرض للاستفتاء الشعبي الذي قد يسقط كل هذه التعديلات إذا رفضته ثلاث محافظات، وهذا ما يلخصه الباحث في معهد كارنيغي نانان براون بعبارة واضحة (لقد ركب

## أصدقاء وأعداء ومخربون النجاح النسبي والالتزامات المستقبلية

ما هي الخطط المقترحة لمنع الفشل في العراق الواحد؟ بالنسبة للحكومة العراقية، وبالنسبة للأطراف السياسية سواء المشاركة منها في الحكومة أو المعارضة لها، وبالنسبة للإدارة الأمريكية، حيث كد تلك الأطراف تملك مساحة محددة للحركة والمرونة يفرضها واقع سياسي معقد، وبالتالي أفق محدد لاتخاذ القرار يتقاطع مع آفاق أخرى. لا توجد إجابات محددة حول شكل المستقبل، ولا حول طبيعة العمل المطلوبة.

الخدائق التي تتداخل في العراق بشكل غامض وغير محدد والمصالح التي تتقاطع وتتلاقى، تدفع صناع السياسة الأمريكية إلى تجربة الكثير من الحلول المبنية على افتراضات، ربما تقديم مزيد من الإغراءات لأطراف والضغوط على أطراف أخرى وربما تكتيكات متجددة وتقسيمات مقترحة.

يشير التقرير الاستراتيجي الذي كتبه الباحث فرديريك دبليو كاجان وهو من أقطاب المحافظين الجدد، إلى الكيفية التي تحاول من خلالها الإدارة الأمريكية تحديد الخنادق وفرزها، عنوان التقرير نفسه يشير إلى هذه التقسيمات (أصدقاء وأعداء ومخربون)، وهو يتضمن نظرة صناع القرار في الولايات المتحدة لتوازنات القوى في الداخل العراقي.

ويحاول الباحث استقراء مراكز القوى وتحديد أفضل السبل للتعامل مع الوضع العراقي المتنازم، ويخرج بتعريفات ثلاث، تمثل

الأطراف المتصارعة، وأول تصنيف يحدده هو "الأصدقاء" الذين يرى أنهم يشكلون كل القوى التي تريد القضاء على الإرهاب والفوضى التي نعم العراق، مؤكداً على أن الرغبة في صناعة عراق موحد وقوي هو ما يجمع الإدارة الأمريكية مع العديد من القوى التي بذلت جهداً في إيقاف الفوضى وإنجاح العملية السياسية، لقناعتها بأن ذلك من مصلحتها، وهناك صنفان آخران تحتاج الإدارة الأمريكية إلى التعامل معهما بطرق تكفل الحد من تأثيرها السلبي على استقرار العراق، يسمى أحدهما "الأعداء"، ويعني به القوى التي تدخل في حرب مفتوحة مع الولايات المتحدة والحكومة العراقية والشعب العراقي الذي يستهدفه هؤلاء "الأعداء" بوحشية وبكل السبل المتاحة، وهؤلاء الأعداء كما يراهم كاجان هم (تنظيم القاعدة في العراق، مجاميع إسلامية متفرعة، تمرد سني يهدف إلى إسقاط الحكومة المنتخبة).

أما المخربون كما يقول الباحث فهم (المليشيات الشيعية، العصابات الإجرامية، الوكلاء الإيرانيون، وقوى سياسية سلبية داخل الحكومة العراقية).

يرى كاجان ضرورة حتمية للتمييز بين كل من الأعداء والمخربين في طريقة التعامل، فالأعداء يجب دحرهم وهزيمتهم، وفي حالة القاعدة والإسلاميين الآخرين لا مفر من قتلهم أو إلقاء القبض عليهم، أما من يسميهم (المخربون)، فيجب معالجة الأمر معهم بتعقل، إذ أن من غير الممكن قتل أو إسكاف جميع أفراد جيش المهدي وقوات بدر، كما يرى كاجان. فالتعامل مع هذه المجاميع يحتاج إلى مزيج من القوة والسياسة، ويتطلب إزالة القادة السيئيين وكسب المعتدلين.

ويظهر من خلال التقرير أن الخطة الأمنية التي تجري في بغداد منذ شباط الماضي حتى



## دعم العشائر السنية خطوة ضبابية

أثارت الخطوة التي أقدمت عليها القوات الأمريكية في الفترة الأخيرة والمتعلقة بدعم العشائر السنية بالأسلحة والأموال لمواجهة القاعدة ، انتقادات من رأس الحكومة العراقية التي اعتبرتها خطوة خطيرة وغير محسوبة جيداً منبهة إلى أنها ستحمل آثار عكسية في المستقبل ، وهو ما يتفق مع ما ذهب إليه التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، والذي أعده الباحث لاينويد بيهنر ، وحمل عنوان (استنتاج الحقيقة من العنف في العراق) ، والذي حمل انتقاداً لمجمل السياسة الأمريكية في العراق .

التنازل من قبلهم لصالح تسوية مطلوبة في العراق، في مقابل ذلك هناك فرصة لتهديد السنة بدعم الكامل لجيش شيعي - كردي متجانس . ويشير الباحث إلى أن الأمريكان بدعوا يدركون أن المصالحة الوطنية التي ينتظرون أن تؤدي إلى خفض العنف، غير قابلة للتحقيق، في المدى القريب على الأقل، وهو ما يجعلهم يتحركون ضمن ما يعرف بإستراتيجية ( امض إلى آخر الشوط) التي قدمها تقرير البنتاغون قبل سنة من الآن. والسؤال الذي يفرض نفسه هو مصير تلك الأسلحة والقوة العشائرية بعد انتهاء الحرب مع القاعدة؟

وماذا سيحدث لو رفض اللاعبون الأساس في المشهد العراقي (الشيعية، الأكراد ، السنة) الضغوط التي تمارس عليهم، ورفضوا قبول مبدأ تقديم تنازلات متقابلة؟ وبالتالي فشل فكرة تحقيق توازن الربع على الأقل في هذه المرحلة؟ من سيضمن أن لا تؤدي عملية تسليح العشائر إلى زيادة العنف، بوصول تلك الأسلحة إلى جماعات جديدة، تشكل لاحقاً مليشيات سنية؟ وما الذي يضمن عدم توجه العشائر السنية، مع أية اضطرابات في العملية السياسية، بجهودها لمقاتلة الشيعة والأكراد؟

هذه الأسئلة كلها تشير إلى خطورة عملية تسليح العشائر، وتؤكد وجود إبعاد مدمرة فيها يفترض التعامل معها بحذر كبير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشير تلك العملية إلى استعداد أمريكي لاتخاذ خطوات سريعة (غير مدروسة بدقة أو يائسة) مرفوضة من قبل أطراف فاعلة في المشهد العراقي (الشيعة والأكراد) ، لتحقيق نصر مؤقت لها، وهو ما يحمل مؤشرات خطيرة على الطريقة التي يمكن أن تتصرف بها الإدارة الأمريكية في الحالات الحرجة.

يرى الباحث، السياسة التي اتبعتها القوات الأمريكية للقضاء على القاعدة في معقلها الرئيسي في الأنبار، من خلال تسليح العشائر السنية وتزويدها بالأموال ودفعها لمطاردة القاعدة، هي إستراتيجية تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية عزل الحكومة العراقية داخل بغداد وتقويض نفوذها، وهذا يعني إن قائمة الانجازات السياسية التي تطالب بها الإدارة الأمريكية لن يكون لها حيز للإنجاز الفعلي، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تقوم بتسليح عدو دخلت معه في مواجهات سابقة، وربما ستدخل معه في مواجهات لاحقة بناء على الطريقة التي ستسير فيها الأمور في الصراع على السلطة داخل العراق.

ويبين الباحث نظرتين مختلفتين لتسليح السنة تتمثلان في ما يؤكد جون بيرنز بأن تسليح السنة "المتطرفين على الدولة الجديدة" هو مجرد عمل يائس، وما يذهب إليه ستيفن بايدل من مجلس العلاقات الخارجية، بأن ذلك هو وسيلة حاسمة للضغط على الشيعة والأكراد، ومحاولة نيل

نفسها، فإن هناك نقاط ومصالح مشتركة قد تجمع الفرقاء مثل التنمية الاقتصادية، التي تتطلب تعاون لتحسين الأمن والتخلص من الصراعات الطائفية والعرقية، كأساس لإنجاحها.

وتستعرض الباحثة الأحزاب السياسية على مختلف انتماءاتها مبتدئةً بالقياديين المنتمين إلى الائتلاف العراقي الموحد، في محاولة لتحديد طبيعة انتماءاتهم الفكرية وتوجهات أحزابهم وحركاتهم. وتؤكد أن غالبية القيادات التابعة للائتلاف عاشت في إيران، وهي تمتلك نظرة معادية للغرب بحكم اختلاطها بسياسات منعزلة في دول الشرق الأوسط، وتأخذ كمثال على هذا المالكي رئيس الوزراء وبيان جبر وزير المالية، دون الإشارة إلى أنهما عاشا في سوريا كما في إيران. أما القيادات الكردية، فترى الباحثة إن موقفهم غير معادي للغرب وقد نشأ نتيجة وجود هؤلاء في دول المهجر أكثر من غيرهم، وتقدم هوشيار زيباري وبرهم صالح كمثال لتفهم الأكراد للغرب، فيما تذهب الباحثة إلى أن القيادات السننية مثل محمود المشهداني وطارق الهاشمي وغيرهم، هم من سياسي الداخل الذين عارضوا صدام من الداخل، وتكونوا من الحصول مواقعهم بعد التغيير رغم صعوبة ذلك قياساً بالأوضاع الجديدة.

في تحليلها للأحزاب والكتل الرئيسية، ترى فيبي مار إن الائتلاف العراقي الذي فاز بأكثر الأصوات في الانتخابات الأخيرة يعاني من صراع داخلي، يقوم بين كتلة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي تصفه بالأكثر تنظيماً وتمويلاً، وبين التيار الصدري الذي تحدى المجلس الأعلى رغم أنه لا يمتلك قيادات من الصف الأول تسمح له بتوجيه الصراع الداخلي بين الأقطاب الشيعية، وتضع بين الجناحين المتصارعين حزب الدعوة الإسلامية الذي تصفه الباحثة بأن قاعدته التنظيمية ضئيلة رغم مكانته بين الناس بسبب تاريخه وقمع النظام البعثي له. مشيرة إلى ارتباط

## الخارطة السياسية الجديدة للعراق

البديع الذي يمكن أن يملأ الفراغ في عراق ما بعد صدام ويحقق الاستقرار، يتماهى مع تداعيات المشهد العراقي المعقد والمتحول، وهو ما يجعل السؤال مفتوحاً حول من سيقود البلاد في المرحلة القادمة؟

الدراسة التي كتبتها الباحثة الأمريكية فيبي مار تحمل ملامح أجوبة استقتها من قراءتها لطبيعة النخب التي حكمت العراق بعد نيسان 2003، الدراسة حملت عنوان (الخارطة السياسية الجديدة للعراق) نشرها معهد السلام الأمريكي. تتحدث فيبي مار، الباحثة المتخصصة بالشأن العراقي، عن طبيعة التركيبة الجديدة لصناع القرار عقب زوال الحكم الشمولي في نيسان 2003. والدراسة هي الجزء الثاني من مشروع استقرائي يتبناه معهد السلام الأمريكي صدر منه سابقاً دراسة تخصصت بالسنوات (2004 - 2003) بعنوان (قادة العراق الجدد، من هم، وماذا يريدون)، فيما خصصت فيبي مار العام (2006 - 2005) كإطار زمني في بحثها هذا.

تستعرض الباحثة من خلال فصول الدراسة المميزات الرئيسية للقيادة الجديدة متمثلة بستة وأربعين عضواً، هم كل الذين يتسلمون مناصب رسمية قيادية في الدولة العراقية. وتقسّم مجاميع بحثها إلى عدة محاور، تناولت فيها هؤلاء حسب الأحزاب والحركات التي ينتمون إليها، وتقسّمهم إلى قريب من الغرب أو متقاطع معه. المحاور والإحصاءات التي رافقت الدراسة تحاول إيصال فكرة مؤداها أن (تركيبه الدولة العراقية مشتتة ومختلفة في التوجهات وأن المرحلة القادمة ليست واضحة الملامح بالنسبة للجميع بمن فيهم القادة العراقيين أنفسهم). وهي رغم إشارتها إلى وجود خلافات بين الكتل، وبين القوى داخل الكتل

قياداته بإيران بعلاقات وثيقة.

لا تخرج الباحثة في تقييمها للأحزاب الكردية عن ما هو سائد في الدراسات الأمريكية في كونهم حليف مباشر ومضمون للغرب، بسبب الاتصال الطويل بالغرب، وبشكل رئيسي لإحساس الأكراد بأنهم مدينون للعالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة التي وفرت لهم الحماية. مشيرة بوضوح إلى أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها الأكراد هي صعوبة الانتقال إلى ما تسميه الانتقال الصريح، إضافة إلى تأكيدها على حقيقة الصراع بين القيادات الكردية نفسها فيما يتعلق بالعلاقة مع بغداد.

كما ترى فيبي مار في معرض تحليلها لجبهة التوافق السنية إن الجبهة استحوذت على مناصب رئيسية في الدولة العراقية رغم حصولها على 20% فقط من أصوات الناخبين، مبررة ذلك بتمثيلها للسنة وهو ما منحها هذا الحجم، مستعرضة التشكيلات السياسية التي تتكون منها جبهة التوافق، مؤكدة وجود صراع بينها يجعل تحالفها هشاً وقابلاً للانشقاقات، كما حصل أثناء كتابة الدستور، وأثناء الانتخابات، خصوصاً بعد انشقاق تحالف صغير يقوده الدكتور صالح المطلك، كان يعمل مشرفاً زراعياً لقصور صدام، مؤكدة على أن الأطراف السنية تختلف في كل شيء، وتتفق في إعلان معارضتها للاحتلال الأمريكي باعتباره السبب الرئيسي في فقدانها لسلطة امتدت عبر التاريخ، وتشير إلى أنها تتفق على رفض قبول العملية السياسية بشكلها الحالي ومحاولة هدمها وإعادة اللوراء، مشيرة إلى أن هيئة علماء المسلمين هي المعادل الموضوعي في الساحة الشعبية السنية لجبهة التوافق، وتؤكد الباحثة على أنهما يتفقان على هدف تقويض الدولة الجديدة والاستمرار على عدم الاعتراف بالتغيير الذي حصل لصالح الشيعة والأكراد، إضافة إلى تحالف الهيئة مع القاعدة وبعض القوى المتطرفة التي ترفض شرعية الطائفة

الشيوعية نفسها، كما تقول الباحثة.

في بقية الدراسة، تقدم فيبي مار قراءة للأحزاب السياسية التي تتقاسم بقية المقاعد في البرلمان العراقي أو الحكومة العراقية، مبتدئة بالقائمة العراقية التي تصفها بأنها تجمع للخاسرين في الانتخابات، وكونها علمانية فإنها تضم الطبقة الوسطى والمعتدلين، مؤكدة على أن حجمها لا يؤهلها لإحداث أي تغيير إذا لم تتحالف مع قوى أخرى.

ويمكن الإشارة إلى أن الوقائع على الأرض أكدت انقسام قوى الائتلاف على نفسها بعد انسحاب كتلة الفضيلة من الحكومة، وقبلها كتلة الفضيلة من الائتلاف، كما أشارت الوقائع إلى فشل القائمة العراقية في جهودها التي بدأت منذ أكثر من ستة أشهر في تشكيل جهة سياسية واسعة تعيدها للواجهة، إضافة إلى استمرار سياسة جبهة التوافق الراضية للواقع الجديد ومحاولاتها إعادة العملية السياسية إلى الوراء عبر تهديدات متكررة بالانسحاب من الحكومة. وهذه الانقسامات والتوجهات الحزبية هي في مجملها التي أبقت العملية السياسية في حالة ركود والأمن في حالة تراجع وعدم استقرار خطيرة.

رغم هذا تخلص الباحثة من خلال فصول دراستها إلى أن الاختلافات بين الأطراف العراقية، والتي أحدثت تقاطعات حادة، يمكن تجاوزها من خلال بناء مصالح مشتركة تساهم في تقرب وجهات النظر مستقبلاً، وهي تحددها بنقاط رئيسية بعيدة نوعاً ما عن الجانب السياسي وتمثل في:

#### - التنمية الاقتصادية؛

وهي مسألة تحظى باهتمام كل الأطراف العراقية وبالتحديد الطرف الكردي الذي يحاول الاستفادة من الموارد الحكومية في تطوير اقتصاد إقليم كردستان وجذب الاستثمارات. وتشير الباحثة إلى أن تنمية الاقتصاد ستعتمد على

**- دور الدين في الدولة:**

وهو ما تراه فيبي مار وسيلة لصنع تكتلات سياسية مستقبلية لا تعتمد على الانقسام المجتمعي (المذهبي أو القومي)، لأن التوجهات الدينية موجودة عند كل الأطراف المتصارعة التي تسعى لدمج الدين بالدولة، في مقابل وجود توجهات علمانية لدي كل الأطراف أيضا سواء عند الشيعة أو السنة أو الأكراد، وبالتالي، هناك إمكانية لتغيير التحالفات القائمة على أساس ربط الدين بالدولة أو فصلها، وهو يتطلب تعاوناً بين مختلف الانتماءات التي توجد فيها النزعات العلمانية.

في نهاية دراستها، تقدم الباحثة نظرة جديدة إلى كيفية تحويل المسائل الخلافية إلى أداة للتعاون بين المختلفين مذهبياً أو قومياً، أو تشكيل تحالفات جديدة حسب القضايا المحورية في الساحة العراقية، فقضية كركوك يمكن أن توحد بين الشيعة العرب والسنة العرب، وقضية الفيدرالية يمكن أن توحد بين الأكراد والشيعة العرب، مؤكدة أن الانشقاقات بين مختلف الأطراف ستبحث لها عن مكمالات في داخل الأطراف الأخرى، مما يعني أن هناك إمكانية لتغيير محاور الصراع خلال المرحلة القادمة.

التعاون بين كل الأطراف لتأمين طرق النقل البرية عبر دول الجوار وغيرها من المجالات التي تستدعي التغلب على سوء الأوضاع الأمنية والصراعات الطائفية والعرقية .

**- إدارة الموارد النفطية:**

وهي كما تراها الباحثة العامل الأهم في إيجاد التعاون بين الأطراف العراقية لأن المناطق الغربية لن تتمكن من التخلي عن دعم المركز أو تستغني عن الواردات التي تصلهم من نفط الجنوب، كما تشير إلى حصول الأكراد على كمية أكبر من الموارد إذا بقوا مرتبطين بالمركز، حتى لو تمكنوا من الحصول على كركوك في المستقبل، لأن موارد حقول النفط الشمالية في حالة انخفاض مستمر.

**- الموارد المائية والبيئية:**

وهي جزء من مقومات الحياة والاستمرار في كل المناطق العراقية بلا استثناء، ومكملة للتطور الاقتصادي والتنمية الزراعية، مما يفرض إيجاد أنواع من الاتفاقات بين الأطراف المختلفة جميعها.

-الإمام علي بن أبي طالب-

❖ الغالب بالشرِّ مغلوب

-رافائل أرغوتول-

❖ غير المتوقع يحدث في كل لحظة

-فويتير-

❖ بحسن التقدير نجعل الآخرين من ممتلكاتنا الخاصة